

التغيير في السياسة الخارجية السويدية من الحياد إلى الانحياز بعد الغزو

الروسي لأوكرانيا عام ٢٠٢٢

أ.د. عباس هاشم عزيز

كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد

تاريخ استلام البحث ٢٠٢٣/١/٩ تاريخ قبول البحث ٢٠٢٣/٢/٤ تاريخ نشر البحث ٢٠٢٣/٣/٣٠

<https://doi.org/10.61353/ma.0120159>

أنهت السويد قرنين من الحياد بتقديم طلب للانضمام إلى منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وأظهر هذا التغيير تحولاً تاريخياً في سياستها الخارجية أثناء قمة الناتو في ٢٩ حزيران/ يونيو ٢٠٢٢، وهو انعكاس للتغيير في البيئة الأمنية في أوروبا، والذي حدث نتيجة الغزو الروسي لأوكرانيا شباط/ فبراير ٢٠٢٢، وأحدث تغييراً كبيراً في محيط بيئتها الأوروبية، ومثل تهديداً مباشراً لشمال أوروبا، وإن تخلي السويد عن سياسة الحياد، جاء تحت ضغط المحاولات الروسية لإعادة مكائتها في شمال أوروبا لاسيما في بحر البلطيق، ومحاولات عسكرة القطب الشمالي، وهذا الأمر حتم على السويد إعادة تقييم سياستها الخارجية والأمنية وتوجيهها للاهتمام في مظلة الناتو، وهو توجيه يتجاوز التقاليد العسكرية القديمة التي تبنتها منذ عام ١٨١٤.

Sweden ended two centuries of neutrality by applying to join the North Atlantic Treaty Organization (NATO), and this change showed a historic shift in its foreign policy during the NATO summit on June 29, 2022, and it is a reflection of the change in the security environment in Europe that occurred as a result of the Russian invasion of Ukraine in February 2022. Which caused a major change in its European environment, and represented a direct threat to Northern Europe. Sweden's abandonment of the policy of neutrality came under the pressure of Russian attempts to restore its position in northern Europe, especially in the Baltic Sea, and attempts to militarize the Arctic. This made it imperative for Sweden to re-evaluate its foreign and security policy and direct it to take shelter under the umbrella of NATO, a directive that goes beyond the old military traditions it has adopted since 1814

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية، الحياد، الانحياز، اوكرانيا، روسيا.



المقدمة

أنهت السويد حيادها بعد قرنين من الزمن بتقديم طلب الانضمام إلى منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، في تحول تاريخي في سياستها الخارجية أثناء قمة الناتو في مدريد في ٢٩ حزيران/ يونيو ٢٠٢٢، وكان للهجوم الروسي على اوكرانيا في شباط/ فبراير ٢٠٢٢، تأثير كبير على طبيعة البيئة الأمنية في أوروبا، وأشر تهديد لدول الشمال الاوربي، لاسيما السويد ومقابل ذلك فرضت محاولات التوسع الروسي المستمرة ، ومنذ أكثر من عقدين من الزمن على السويد أعادت تقييم سياستها الأمنية الخارجية وتوجيهها نحو الاحتماء بمظلة حلف الناتو، وهو توجيه يتجاوز التقاليد القديمة المتمثلة في عدم الانخياز العسكري في زمن السلم والحياد في زمن الحرب.

ويظهر التاريخ المعاصر للسويد أنّها تمكنت من العيش بعيداً عن الصراعات الاوربية من خلال توظيفها الجيوبولتكس بذكاء، واستطاعت أن تقيم توازناً في علاقتها الخارجية مستندة على المدركات الأمنية للدول المتصارعة، فكان الحياد المبدأ التوجيهي في تعاملها الخارجي، الذي أكسبها شهرة دولية من خلال تركيزها على "السلام والحرية والرفاهية" على المستوى الوطني، ومنذ تسعينات القرن الماضي جرى نقاش داخلي مكثف حول موقف السويد الخارجي، لاسيما فيما يخص سياستها الأمنية، وكان هذا النقاش تعبيراً عن التغيير في البيئة الأمنية وطبيعة التهديدات الجديدة التي ما عادت عسكرية فحسب؛ بل توسعت إلى تهديدات عابرة للحدود، التي لا يمكن لجيوبولتكس الدولة السويدية التصدي لها وهي بعيدة عن التعاون مع محيطها الاوربي والدولي، فبدأت بتغيير سياستها الأمنية لكن بالتدريج، فمن الحياد الصارم إلى الحياد المرن الذي بدأت بوادره في انضمام السويد إلى برنامج الشراكة من اجل السلام في ايار/ مايس ١٩٩٤، ومن ثم انضمامها إلى الاتحاد الاوربي في كانون الثاني/ ديسمبر عام ١٩٩٥، وأخيرا توجهها للانتحاق في الناتو في تموز/ يوليو ٢٠٢٢.

أدركت السويد الآن أنّ ضرورات الحياد الأمنية قد انتفت، وظهر واقع جديد نتج عنه خلل في موازين القوة في بيئتها لا يعمل لصالحها، وأنها بحاجة إلى مظلة أمنية أكبر لردم الفجوة الأمنية التي أحدثها الغزو الروسي لاوكرانيا، التي لم يعد بالإمكان تجاوزها بسياساتها الأمنية السابقة.

مشكلة البحث.

إنّ تغيير الواقع الأمني لأوروبا بفعل التحرك الروسي نحو اوكرانيا ، وأثناء محطتين الأولى ٢٠١٤ ، التي فيها ضمت روسيا شبه جزيرة القرم ، والثانية ٢٠٢٢، عندما غزت اوكرانيا، خلق معضلة أمنية بين السويد وروسيا الساعية إلى التمدد في جوارها الجغرافي، لاسيما في بحر البلطيق والقطب الشمالي، ، وتدور مشكلة البحث حول تساؤل رئيس : كيف تكيف السويد سياستها الأمنية على وفق التغييرات الأمنية التي حدثت في جوارها القريب؟ هذا التساؤل تتفرع منه مجموعة أسئلة :



- ما هي مسوغات التغيير في السياسة الخارجية والأمنية السويدية؟
- هل التحوّل في السياسة الخارجية السويدية من الحياد إلى الانحياز سيعالج المخاوف الأمنية التي أنتجها الغزو الروسي لأوكرانيا؟

فرضية البحث

تنطلق فرضية البحث من أنّ التغيير الأمني الذي أصاب الجوار الجغرافي للسويد بعد نهاية الحرب الباردة ، وظهور تهديدات جديدة عابرة للحدود أدى إلى مراجعة للسياسات السويدية الأمنية والخارجية وباتجاه تعاون أكبر مع القوى الكبرى في أوروبا والولايات المتحدة ، ويمثل هذا التعاون في التغيير التدريجي من عدم الانحياز العسكري إلى المشاركة في المشاريع العسكرية لحلف الناتو (برنامج الشراكة من أجل السلام) عام ١٩٩٤ ، ومن ثمّ الاتحاد الاوربي في (منظمة الأمن والتعاون)، وجاء الغزو الروسي لأوكرانيا في شباط / فبراير عام ٢٠٢٢ ، وتهديده الأمني للسويد من خلال جوارها الجغرافي (دول البلطيق والقطب الشمالي) ليعجل في هذا التغيير بعد أن وجدت نفسها بحاجة إلى حماية أكبر، وهو ما يعني عملياً التخلي عن سياستها الأمنية التقليدية (الحياد) والالتحاق بحلف الناتو.

المبحث الأول

أولويات السياسة الأمنية السويدية ١٩٩١ - ٢٠٢٢

مثّلت نهاية الحرب الباردة ١٩٩١ بداية حقبة جديدة من العلاقات الدولية اختلفت عن سابقتها ، وسادت رؤى فيها كثير من التناقضات في أوروبا والعالم أساسها أنّ العالم قد غادر منطق القوة ، وظهرت تكهنات بعدم جدوى بقاء حلف الناتو بعد أن تفكك حلف وارشو كنتيجة حتمية لتفكك الاتحاد السوفيتي ، ويبدو أنّ هذه الرؤى وجدت لها نصيباً لأكثر من عقدين من الزمن (١٩٩١-٢٠١٤)، لكنها تلاشت بعد ذلك لأسباب عدّة منها:

أولاً : إنّ الولايات المتحدة الامريكية حولت مهام الحلف من الأمن الجماعي إلى الدفاع الجماعي بعد سلسلة من المؤتمرات الخاصة بالحلف.

ثانياً : ظهور زعامة روسية بقيادة بوتين تنوq إلى إعادة مكانة روسيا العالمية كونها قطب عالمي ينافس الولايات المتحدة على الريادة العالمية، وبقي هاجس الاثنين في تحقيق أكبر قدر من المكاسب على الساحة العالمية بشكل عام والاوربية بشكل خاص، ويبدو أنّ ساحات هذا التنافس مس البيئة الأمنية السويدية ، لاسيما جوارها القريب، وأصبح يؤثر كثيراً في أمنها، وهذا الأمر تطلب منها مراجعة سياساتها الأمنية والخارجية، وكان



تقييم هذا المراجعات إجراء تغييرات في سياستها الأمنية والخارجية ، لذلك يكون من المفيد التعرف على بيئة الجوار الجغرافي المؤثرة في أمنها، وهنا يمكن أن نميز منطقة القطب الشمالي والاتحاد الاوربي.

المطلب الأول

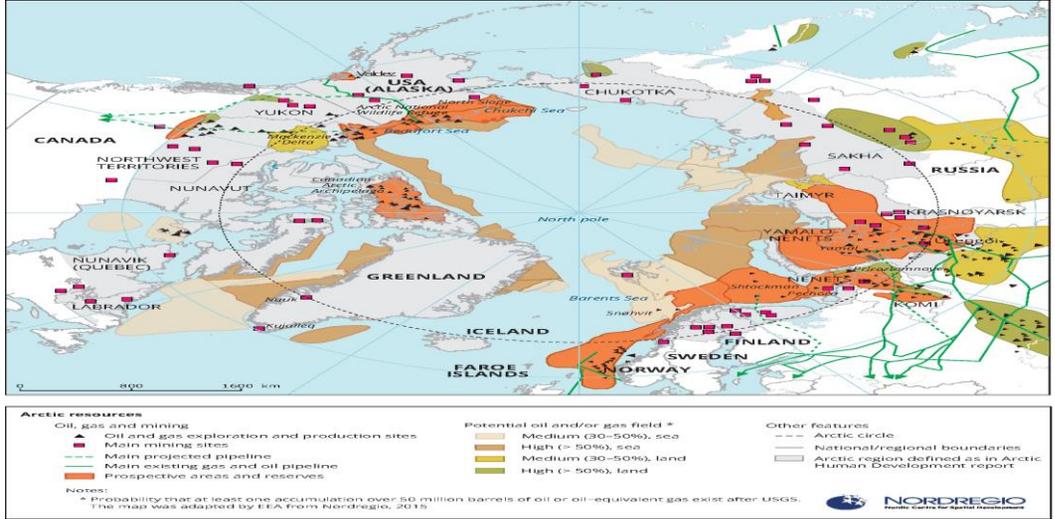
السويد والقطب الشمالي.

علاقة السويد بالقطب الشمالي علاقة جيوبولوتكية ذات مديات واسعة بفعل عوامل عدّة، ليس أقلها ظاهرة الصراع على ثروات المنطقة وطرق المواصلات الموعودة فيها، مع تنامي ظاهرة الارتفاع الحراري^١، والاهتمام السويدي فيها ينطلق من ركيزتين: الأولى أنّ جزءاً من منطقة القطب الشمالي يقع تحت سيادة المملكة السويدية، والثانية، احتدام الصراع حول الميزات الجيوبولوتكية التي تتمتع فيها المنطقة^٢.

التوصيف الجيوبولوتبكي للمنطقة يشير إلى أنّها تشكل ٦% من مساحة سطح الأرض شمال الدائرة القطبية الشمالية، وتشمل اليوم الأراضي لثمانى دول (كندا والدنمارك وفنلندا وأيسلندا والنرويج وروسيا والسويد والولايات المتحدة) وموطنا لأكثر من أربعة ملايين شخص، بما في ذلك أكثر من ٤٠ مجموعة عرقية مختلفة من السكان الأصليين ونصف مليون من مواطني الاتحاد الاوربي^٣، ومن أجل تهذيب المنافسة حول المنطقة قامت دول القطب الشمالي في عام ٢٠٠٨ بإعلان مبادئ ايلوليسات (Ilulissat)، الذي تعهدت فيه على التعاون السلمى فيما بينها، وظلت هذه المنطقة بعيدة عما يجري من أحداث في وسط اوربا، بما في ذلك أحداث اوكرانيا عام ٢٠١٤، لكنها ومنذ عام ٢٠١٩ أصبحت ساحة للمنافسة والصراع بعد أن انخرطت معظم دول القطب الشمالي في تطوير الحكومية الإقليمية، وتوقيع الاتفاقيات الثنائية وتنمية قدرات البحث والإنقاذ بين دولها^٤.



الخريطة (١)



European Environment Agency, Arctic resources:

المصدر:

<https://www.eea.europa.eu/data-and-maps/figures/arctic-resources>.

وتجد السويد نفسها في السنوات الأخيرة معنية بدخول منافسة مع دول كبرى من داخل محيط القطب الشمالي وخارجه، وازدادت حدة المنافسة مع تغيير المناخ، وتقلص الغطاء الجليدي، وفتح المحيط المتجمد الشمالي الذي جلب معه تهديدات أمنية تتراوح من تهريب المخدرات إلى استيراد البضائع المهربة، وتواجد الإرهابيين الدوليين الذين يستخدمون الممرات المائية في القطب الشمالي، وعلى الجانب الآخر يتواجد في القطب الشمالي منافسون كبار، الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، ومنافسون صغار النرويج والدنمارك، فضلاً عن روسيا كدولة ساحلية تمتلك أكبر ساحل في المحيط المتجمد الشمالي، وهي لديها بدرجات متفاوتة مصالح كبيرة في موارد القطب الشمالي سواء على الشاطئ أو على موارد النفط والغاز، أو الأرصدسة السمكية، وطرق التجارة البحرية، وتحاول أن تغطي كل ذلك بغطاء أمني^٥.

وترى السويد في القطب الشمالي قضية تقع في نطاق سياستها الداخلية والخارجية، لذلك فإن أي محاولة لفهم سياسة السويد تجاه منطقة القطب الشمالي، لا بد أن تأخذ في الاعتبار ليس أولويات سياستها الخارجية فحسب؛ بل واحتياجاتها المحلية وحساسيتها لمختلف التطورات الاجتماعية والسياسية والبيئية والاقتصادية، التي تحدث بمعدل متسارع، بما في ذلك إمكانية تسرب النفط بسبب حادث في البحر وتأثيره المحتمل في البيئة الهشة في القطب الشمالي، والتنوع البيولوجي، وشعبها غير المتجانس، وبناءً على ذلك، فإن شواغل السويد فيما يتعلق بالمسار المستقبلي تتمحور حول مسائل الحكم الفعال والشامل، وحماية البيئة، والنمو الاقتصادي



المستدام، وكل هذا يحتاج إلى بيئة أمنية مستقرة تسعى إليها السويد ، وتحاول فرضها من خلال التعاون مع الدول ذات المصالح والقيم المشتركة في المنطقة^٦.

قدّم المسار الطويل لعلاقة السويد بمنطقة القطب الشمالي إطاراً تعاونياً مشتركاً مع دول المنطقة، فهي تنظر إلى منطقة الشمال بوصفها بيئة إقليمية وثقافية مشتركة، لذلك فهي تولي البعد الاسكندنافي أهمية فائقة في سياستها الخارجية، وعليه بنت تعاونها مع دول الشمال، لاسيما مع فنلندا التي اشتركت معها في مبدأ الحياد طيلة نصف قرن من الزمن^٧.

ويبدو أنّ السويد أكثر قلقاً أمنياً من مثيلاتها الشمالية، فعلى الرغم من أنّ دول الشمال بدأت ومنذ عام ٢٠٠٨ في التعاون الأمني البيئي والذهاب إلى شراء معدات دفاعية، والقيام بمزيد من الإجراءات العملية مثل الدوريات الجوية فوق منطقة الشمال، وإرساء قواعد للتعاون الدفاعي ضمن منصة التعاون الدفاعي الاسكندنافية المتعددة الأطراف التي تأسست في عام ٢٠٠٩، يلاحظ أنّ السويد لم تكتفِ بهذه الإجراءات بل ذهبت إلى إجراءات ثنائية إضافية مع فنلندا والنرويج والدنمارك لتبني شبكة أمنية أخرى في الشمال، وهذا ما تمّ في ٢٣ ايلول / سبتمبر ٢٠١٨ من خلال رؤية جديدة للتعاون الدفاعي الشمالي (Nordefco) لكلّ من السويد وفنلندا والنرويج، وكان الهدف التوجيهي في هذا التعاون، يتمثل بأن تقوم بلدان الشمال الأوربي بتحسين قدراتها الدفاعية وتعاونها في مجالات السلام والأزمات والصراعات^٨.

ومع مرور الوقت انغمست السويد أكثر في منطقة القطب الشمالي، إذ تعاونت السويد وفنلندا بشكل وثيق في مسائل الدفاع والتحضير لمجموعة المهام البحرية المشتركة، وأسست لهذا الغرض فريق عمل للوصول إلى القدرة التشغيلية الكاملة بحلول عام ٢٠٢٣، وتضمن استخدام متبادل للقواعد البحرية والجوية بعضها لبعض، والمناورات المشتركة المضادة للغواصات، وزيادة قابلية التشغيل البيئي للقوات الجوية، والسيطرة القتالية المشتركة، وتطوير مفهوم لنشر قوة جيش مشتركة بحجم لواء، وفي زمن لاحق عززت هذه الإجراءات من خلال التعاون في الدفاع المدني في اطار ثلاثي ضم إلى جانب فنلندا والنرويج، وتوصف السويد هذا التعاون بأنه سياسة دفاعية تقوم على ركيزتين: تعزيز القدرة الوطنية، وتعميق التعاون الدفاعي^٩.

وإنّ استراتيجية السويد في التعاون الدفاعي الأمني مع الدول الاسكندنافية الذي اتّحار بفعل الهجوم الروسي على أوكرانيا في ٢٤ شباط/ فبراير ٢٠٢٢، وأحدث خللاً في الخارطة الأمنية التي اعتمدها في القطب الشمالي طيلة العقود الماضية، حتمت البحث عن مقاربة أمنية جديدة تحفظ كيانها السياسي.



المطلب الثاني

الاتحاد الاوربي

في بيانها المقدم للحكومة في ١٢ شباط / فبراير ٢٠٢٠ ذكرت وزيرة الخارجية السويدية "آن ليندا" Ann Linde أن "الاتحاد الأوروبي هو أهم ساحة لسياستنا الخارجية والأمنية. ولا توجد جهة فاعلة أخرى تشكل ضامناً أكبر لاقتصاد السويد وأمنها وسلامها"^{١٠}، لذلك فالالاتحاد الاوربي يعدّ الساحة المثالية للسياسات الاقتصادية والأمنية السويدية بفعل عوامل الجغرافية والقيم المشتركة.

- ولوج السويد الساحة الاوربية هو محصلة لاعتبارات عدة ، هي :

أولاً/ الاعتبارات الاقتصادية: يعدّ الاتحاد الاوربي قوة اقتصادية عالمية، فهو القوة التجارية الأولى على مستوى العالم، فالتطور الصناعي والتكنولوجي والتجاري والخدمي الذي تتمتع به دوله يجعله قادراً على التنافس في الأسواق العالمية، وإنّ النجاح الكبير في المشاريع المشتركة جعل منه كتلة متعاونة في سياساتها الاقتصادية وقادرة على فسح المجال لأعضائه في الولوج إلى الأسواق العالمية^{١١}.

ثانياً/ الاعتبارات الأمنية : بحكم الجغرافيا لا يمكن فصل أمن السويد عن أمن اوروبا، فلطالما تعرضت السويد إلى تهديدات من الجانب الاوربي، ولم تتمكن من الحفاظ على سيادتها إلاّ من خلال سياسة الحياد التي اتبعتها خلال الحربين العالميتين والحرب الباردة، ومع تغير الظروف الأمنية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي تمتعت السويد بحرية أكبر في تكييف سياستها الأمنية على وفق مصالحها المتغيرة، وانتهت بالانضمام للاتحاد الاوربي في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ وبدأت بتنشيط التعاون مع دول أوروبية ومنظمات تابعة للاتحاد الاوربي، ومثل ذلك تحول صريح في سياسة عدم الانحياز إلى استراتيجية التضامن الذي تعني أنّها لن تبقى في موقف سلبي إذا تعرضت دولة عضو في الاتحاد الاوربي أو دولة من دول الشمال الاوربي لهجوم^{١٢}.

ومع الانضمام أبقت السويد على سياسة عدم الانحياز مع الاستفادة من زيادة مستويات المشاركة في المجال الأمني الاوربي، ووجدت أنّ "العضوية في الاتحاد الأوروبي والمشاركة في إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة (CFSP) سيمنحها موقفاً محسناً في السياسة الأمنية، فضلاً عن فرص متزايدة للانخراط في قضايا السياسة الخارجية والأمنية في محيطها"^{١٣}.

وعلى الرغم من أنّ الحكومات السويدية تحت قيادات سياسية مختلفة كانت على استعداد للمشاركة بشكل أكبر في السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الاوربي، إلاّ أنّها استقبلت بتشكك خطوات التكامل الاوربي، وفي المقابل رحبت بالجهود المبذولة لتعزيز الاستقلال الذاتي للاتحاد الاوربي، ومع ذلك قررت السويد في عام ٢٠١٧ المشاركة في التعاون المنظم الدائم مع منظمة الأمن والتعاون الأوروبية (PESCO) على الرغم من حذرهما الشديد في الاندماج كلياً في هذه الخطوة، وقد سوّغ هذا الموقف من كونه ناتجاً من التناقض الاستراتيجي



العميق بين السويد والاتحاد الاوربي فيما يخص السياسات الأمنية، التي تعززها طبيعة هياكل في صناعة الدفاع السويدية التي تستند على عقيدة عدم التورط في المشاكل الخارجية .

وفي الآونة الأخيرة تم وضع التماسك الداخلي للاتحاد الاوربي وقدرته على اتخاذ إجراءات في مجال السياسة الخارجية والأمنية على المحك، إذ دعمت الحكومة السويدية استراتيجية الاتحاد الاوربي المتمثلة في المشاركة لمعالجة تغيير المناخ والتحول الاخضر وحيادية الكربون، في الوقت ذاته دافعت السويد عن المصالح الاوربية ضد الصين، من خلال آلية فحص الاستثمار الاجنبي، وأيدت إنشاء المنظمة الانسانية العالمية التابعة للاتحاد الاوربي، لنظام حقوق الإنسان في كانون الثاني/ ديسمبر ٢٠٢٠ - ٢٠٢١، التي لاحقت أفراد صينيين لانتهاك حقوق الإنسان في مقاطعة شينجيانغ الصينية^{١٤}.

وجاء الغزو الروسي لشبه جزيرة القرم عام ٢٠١٤ ليدفع السويد إلى الاتحاد الاوربي في تبني صياغة رد مشترك لإدانة الغزو الروسي واعتماد نطاق اوسع للعقوبات، ومن الواضح أنّ الصراع المحتدم بين الغرب وروسيا حول اوكرانيا جعل السويد تقدر أهمية اظهار جبهة موحدة مع شركائها الاوربيين ضد روسيا، إذ غيرت الحرب فهم السويد للاتحاد الاوربي كجبهة فاعلة أمنية، من خلال الاعتراف بدورها في الهيكل الأمني الاوربي الجديد، وفي التهديدات الأمنية الجديدة غير العسكرية.

وفي سياق تعاونها مع الاتحاد الأوروبي عولت السويد على بند التضامن الخاص بالاتحاد في حال وقوع هجوم مسلح عليها والمنصوص عليه في المادة ٧/ ٤٢ كبديل للعضوية في الناتو، ومع ذلك فإنّ التقرير البرلماني حول عواقب الغزو الروسي لاورانيا على الأمن السويدي قد أشار إلى ما هو أبعد من ذلك " بشكل عام في عالم يتسم بتوترات جيوسياسية متزايدة ناشئة بشكل رئيسي عن تصرفات القوى التحريفية، الصين وروسيا، كانت السويد متوائمة مع مواقف وسياسات الاتحاد الاوربي وأتت بدعم محاولات مؤسسات الاتحاد الاوربي لايجاد توازن في النظام الدولي القائم على القواعد والاعراف والمبادئ الليبرالية المرتبطة بها، وتحمي وتؤمن مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية والسياسية " ^{١٥}؛ ولأنّ التهديد المباشر لأمنها يأتي من روسيا بوصفها الدولة الأقرب والطامحة في التوسع، فقد ركزت وزيرة الخارجية السويدية " آن ليندي " في بيان سياسة الحكومة على التهديد الروسي للأمن الاوربي في النقاش البرلماني حول الشؤون الخارجية في ١٦ شباط/ فبراير ٢٠٢٢، وقبل ثمانية أيام من الغزو الروسي، إذ وصفت روسيا بأنّها تهدد النظام الأمني الاوربي عبر تهديدها للدول ذات السيادة وحققها في اختيار المسار الأمني الخاص بهم^{١٦}.

وأدى العدوان الروسي على اوكرانيا في عام ٢٠٢٢ إلى تحول انتباه الجمهور والاعلام فجأة نحو سياسة السويد الأمنية، فمنذ اندلاع الحرب قام المسؤولون السويديون رئيس وزراء السويد مجدالينا اندرسون Magdalena Anderson ووزير الدفاع بيتر هولتكفيست Peter Hultqvist، ووزيرة الخارجية آن ليندي Ann



Linde بمشاركة واسعة النطاق في اجتماعات مع الاتحاد الاوربي وحلف الناتو، وفي اجتماعات ثنائية مع الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وأعضاء الناتو الآخرين، تمحورت النقاشات في كل هذه الاجتماعات حول العلاقة بحلف الناتو والاتفاقيات الأمنية الثنائية المتعددة الأطراف مع دول أخرى، مثل فنلندا والنرويج والدنمارك والولايات المتحدة وبريطانيا، ويبدو أن الحرب الروسية على اوكرانيا ولدت قناعة لدى السويديين على المستوى السياسي مفادها: أن السويد بحاجة إلى استراتيجية أمنية محدثة^{١٧}.

وهكذا يتضح أن ارتباط الأمن السويدي بأمن القطب الشمالي والاتحاد الأوربي، فرضه واقع التقارب الجغرافي وطبيعة البيئة الأمنية المتغيرة بفعل عوامل التغيير المناخي والتغيير في خرائط القوى، لذلك وجدت السويد نفسها أمام معضلة أمنية لا يمكن ردمها إلا بإعادة هندسة سياساتها الأمنية بشكل يوازن التهديد الذي اختل بتمدد روسيا في القطب الشمالي وغزوها لأوكرانيا في عام ٢٠٢٢.

المبحث الثاني

بواعث التغيير في السياسة الخارجية والتوجه نحو الانحياز

تدرك السويد أن النظام الأمني الذي كان قائما أثناء الحرب الباردة ، والذي سمح لها بأن تكون بعيدة عن الصراع المحتدم بين الغرب والشرق ، قد تغيرَ بظهور معطيات أمنية جديدة، لاسيما في مجالها الإقليمي، فالطموحات الروسية الجديدة في استعادة مكانتها ونفوذها في الدول ، التي انسَلخت عنها بعد تفكك الاتحاد السوفيتي (دول البلطيق)، وسياسة الولايات المتحدة الامريكية في رسم معالم نظام أمني جديد في أوروبا، فرضت عليها البحث عن خارطة أمنية جديدة تجنبها التهديدات التي أصبحت على مقربة من حدودها، لاسيما بعد الاحتلال الروسي لشبه جزيرة القرم عام ٢٠١٤ والغزو الروسي لأوكرانيا عام ٢٠٢٢، وعليه أدركت السويد أن التهديد للأمن القومي يأتي من الشرق وفي منطقتين، هما، بحر البلطيق ، والقطب الشمالي.

المطلب الأول

التهديد الروسي في بحر البلطيق

كان تمسك السويد بسياسة الحياد طيلة المدة الماضية نابع من قناعة عدم وجود تهديد حقيقي لأمنها من روسيا ومن خلال اختبارين: الأول، عندما انضمت دول البلطيق الثلاثة إلى الاتحاد الاوربي وحلف شمال الاطلسي في عام ١٩٩٤، والذي لم يترك أي توجه عدواني روسي تجاههم، وحينها كتب رئيس الوزراء السويدي آنذاك كارل بيلت Carl Pelt مقالا في مجلة الشؤون الخارجية ذكر فيه " أن علاقات روسيا مع دول البلطيق ستكون الاختبار الحقيقي للسياسة الخارجية الروسية"^{١٨}. والثاني: بعد مرور عقدين من الزمن على اختبار بحر البلطيق وردود فعل روسيا تجاه انحراط دوله في حلف الناتو، يظهر اختبار آخر حول مصداقية الناتو في



استعداده وقدرته على الدفاع عن حلفائه، وفي هذه المقاربة أصبح للسويد أهمية حاسمة بسبب موقعها الجغرافي والمميزات الاستراتيجية التي تتمتع بها، كونها فاعلاً أساساً محتملاً في الدفاع عن شبه جزيرة البلطيق^{١٩}. وفي الادراك الاستراتيجي لأنها افترضت السويد أثناء الحرب الباردة أن العدو يقع في الشرق، وأن جهود الدفاع السويدية بحاجة إلى توجيهها نحو حلف وارسو، وافترضت جميع الجهات الفاعلة في الحرب الباردة - الناتو / الولايات المتحدة، وحلف وارسو / الاتحاد السوفيتي أن السويد "محايدة في حالة الحرب" ستكون أكثر ميلاً "إلى جانب الناتو"، ولن تكون هدفاً وحيداً لهجوم سوفياتي، وإنما ستنجر إلى حرب "على هامش" صراع واسع النطاق في أوروبا، مما يعني مصلحة الناتو في دعم السويديين^{٢٠}.

إن جيبولتكس السويد وضعها أمام خطر الاختراق من جهة بحر البلطيق، ونوعية هذا التهديد تتعاضد مع كون الخطر المتوقع قادم من دولة كبرى روسيا، التي تعبر عن مطامحها في الغالب بشكل عملي في هذا البحر، وإن رسم صورة للتهديد الروسي يتساوق مع فهم خارطة المبادئ التوجيهية للاستراتيجية الروسية التي ترى في بحر البلطيق نافذة ذات أهمية استراتيجية لها، لكنها ترى أن موقفها الاستراتيجي فيه أضعف منه في البحر الأسود باستثناء المعزل الروسي في كلينغراد، إذ تنتمي معظم الأراضي الجنوبية لبحر البلطيق إلى البلدان التي تشكل جزءاً من حلف الناتو، فضلاً عن نقطة ضعف أخرى تتمثل بقدرة الناتو على إغلاق المضائق الدنماركية ببحر الشمال في حال نشوب الحرب، وهو ما يعني فصل الأصول البحرية الروسية في بحر البلطيق تماماً عن الأسطول الروسي، ووجود بعض الجزر ذات الموقع الاستراتيجي والتي لها أهمية كبيرة في الشحن في بحر البلطيق، وتقع خارج سيطرتها، وهي جزر وبورغولم الدنماركية وجوتلاند السويدية وأولاند، وتأتي بعدها أرخبيل اللاند وصولاً إلى خليج بوثينا، ومع الإقرار أن القدرات العسكرية السويدية لا تشكل تهديداً لروسيا، إلا أن ما يهم الاستراتيجية الروسية هو الجغرافيا مع التركيز على النقاط الحرجة في بحر البلطيق التي يعود لها دور أساس في الطموحات الروسية المستقبلية^{٢١}؛ لذلك فإن الجانب العملي للسياسة الروسية الأمنية يكشف أن روسيا لن تتخلى عن محاولاتها للتأثير في سياسات دول بحر البلطيق^{٢٢}، بناءً على اعتقاد ظل يورق الروس في جناحهم الشرقي وهو أن افتراض وقوع حرب مع الناتو مع السويد اطلسية سيحصل الحلف على مزية هائلة في بحر البلطيق، تتمثل بعزل منطقة كلينينغراد عن بقية أراضي روسيا وسانت بطرسبرغ^{٢٣}، انظر الخارطة رقم (٢).



الخارطة (٢)



وبدت السويد أكثر قلقاً مع الناتو كون البيئة الأمنية حولها تغيرت بعد ضم روسيا لشبه جزيرة القرم، والاستخدام المتزايد للوسيلة العسكرية الروسية في بحر البلطيق، وهو ما قرأته السويد بأنه مؤشر لاندفاع الروس في تحقيق مصالحهم السياسية والأمنية من خلال الوسائل العسكرية، وفي المقابل لم يكن أمام السويد سوى تعزيز شراكتها مع حلف الناتو في مجالات التعاون العسكري كي تضمن حالة من الردع للعمليات الروسية في بحر البلطيق^{٢٤}. ويقوم التخطيط الاستراتيجي للسويد على وجود غطاء أمني أطلسي في بيئتها البحرية، وهذا الاستنتاج يؤكد المركز الدولي للدفاع والأمن الذي سلط الضوء على "سد فجوة البلطيق في حلف شمال الأطلسي" حينما ذهب إلى أن وجود شراكة قوية بين الولايات المتحدة الأمريكية والسويد أمر حيوي لسد هذه الفجوة، وأن قراءات متقابلة للاستراتيجيتين الروسية والسويدية تبين أن السويد لا يمكن أن تبني استراتيجيتها في بحر البلطيق بمعزل عن حسابات الناتو، التي تضع الفوائد الاستراتيجية ضمن أولوياتها للوصول المبكر إلى المجال الجوي السويدي والفنلندي، فضلاً عن نشر المعدات في جزيرة غوتلاند، وهو ما شهد تطبيقه العملي عندما أجرى حلف الناتو تدريبه العشرين لإدارة الأزمات، الذي حاكما هجوماً هجيناً/تقليدياً على بلدان البلطيق بنفذه الاتحاد الروسي^{٢٥}.

في ٣ نيسان/ أبريل ٢٠٢١ كشفت تقرير لجهاز الأمن والاستخبارات العسكرية السويدية عن أن التهديد العسكري الروسي للسويد ازداد مؤخراً، وأشار التقرير إلى تعزيز روسيا لقواتها العسكرية في كالينغراد لمواجهة للحدود السويدية من جهة بحر البلطيق، موضحاً أن تدفق كل من الوحدات والمعدات العسكرية إلى المنطقة



أخذاً بالازدياد، وأكد أيضاً أن مستوى النشاط العسكري في منطقة بحر البلطيق، وصل إلى أعلى مستوى منذ الحرب الباردة^{٢٦}.

ومع اندلاع الحرب في أوكرانيا وما أعقبها من تهديدات روسية لدول البلطيق المنضوية في حلف الناتو نظر ممثلو الحكومة السويدية إلى الوضع الأمني في البلطيق على أنه تغير جذري، تبع ذلك نقاش مكثف حول السياسة الأمنية السويدية فيما إذا كان عدم الانحياز الخيار الأفضل للسويد، أم يجب عليها التقدم للحصول على عضوية الناتو، ولم تستبعد رئيسة الوزراء ماجالينا اندرسون امكانية عضوية السويد في الناتو، وهو ما يعنى تغيير في المبادئ التوجيهية للسياسة الأمنية والخارجية السويدية تجاه عضوية الناتو، وهو تغيير فرضته البيئة الأمنية الأوروبية، وانعكس بوضوح في النقاش الداخلي بين الأحزاب السويدية، فبعد أن كان الحزب الحاكم الديمقراطي الاشتراكي يرى أن مبدأ عدم الانحياز لا يحتاج إلى مراجعة والباب أمام الناتو مغلق، تغير الموقف وتم إعادة توجيهه سريع في ١٥ ايار/ مايو ٢٠٢٢، وتبنى سياسة جديدة لصالح عضوية الناتو، وفي اليوم التالي ١٦ ايار / مايو ٢٠٢٢ قررت الحكومة السويدية التقدم بطلب للحصول على العضوية.

المطلب الثاني

التهديد الروسي في القطب الشمالي

شهدت منطقة القطب الشمالي بعد الحرب الباردة مباشرة تعاوناً إيجابياً، إذ طوّرت دول القطب الشمالي (كندا والدنمارك وفنلندا وإيسلندا وروسيا والسويد والولايات المتحدة الأمريكية) سلسلة من الأساليب لحل النزاعات المحتملة من خلال الوسائل الدبلوماسية، وتضمن ذلك إنشاء مجلس القطب الشمالي كمنتدى حكومي دولي رئيس في المنطقة من خلال اتفاقيتين ملزمتين، وقرار في عام ٢٠١٣، وبموجبه منحت بعض الدول غير القطبية ومنها الصين وضع مراقبين دائمين في المجلس، كما وافقت دول القطب الشمالي على استخدام القانون الدولي لاسيما اتفاقية قانون البحار (UNCLOS) كأداة لترسيم الحدود البحرية في المنطقة^{٢٧}.

واستمرت العلاقات بين الدول القطبية على أنساق متعددة، تعاون، ومنافسة، ومزاحمة، ولكنها لم تصل لمرحلة الصراع، إلا أن الخلافات تصاعدت كثيراً بين المتشاركين في القطب الشمالي بعد الأزمة الأوكرانية عام ٢٠١٤، فحدث فصل واضح في المصالح بين روسيا والغرب، ومعها تجددت المخاوف بشأن احتمال نشوب صراع في القطب الشمالي وعسكرة المنطقة، إذ بدأ توازن المصالح الروسية في القطب الشمالي يتحول نحو توازن الأمن، وهو ما عززه الخطاب الروسي بشأن القطب الشمالي منذ الأزمة في أوكرانيا، الذي تمحور حول فرضية "أنها تواجه تهديدات متزايدة لأمنها القومي ومصالحها في المنطقة"، فبالنسبة لروسيا يكتسب تواجد



العسكري في المنطقة أهمية أكبر ضمن سياستها الأمنية الأوسع نطاقاً، والذي يضمن لها التوازن العسكري ليس مع جيرانها في القطب فحسب؛ بل مع البلدان الأخرى خارج القطب، وحلف شمال الأطلسي (النا٢٨). وتحدد وثيقتان منشورتان مصالح روسيا وطموحاتها في منطقة القطب الشمالي، الأولى: (سياسة الاتحاد الروسي في القطب الشمالي للمدة ٢٠٠٨ - ٢٠٢٠ وما بعدها)، وتركز فيها على المصالح الروسية الرئيسة في المنطقة لتطوير موارد الطاقة وطرق الشحن، وتحدد أهميتين لمنطقة القطب الشمالي، هما: استخدامها كقاعدة موارد استراتيجية، وجعلها منطقة سلام وتعاون واستخدامها ممر للشحن على طريق البحر الشمالي الروسي، الذي يمتد على طول الساحل الروسي الشمالي كنظام اتصالات نقل وطني متكامل^{٢٩}، والثانية: (استراتيجية تنمية المنطقة الشمالية في الاتحاد الأوروبي وجهود الأمن القومي حتى عام ٢٠٢٠)، والتي تم اعتمادها عام ٢٠١٣، وتركز بشكل رئيس على تحسين التنقيب الجيولوجي في الجرف القاري وتنفيذ مشاريع موارد واسعة النطاق، وإحياء البنية التحتية المتعلقة بأنظمة النقل ومشاريع تطور الموارد وتحديثها^{٣٠}.

وتوضح قراءة لخارطة الأمن القومي الروسي أنّ لروسيا ثلاث مصالح عسكرية رئيسة في القطب الشمالي: المصلحة الأولى، تأمين قدرة الضربة الثانية لغواصة الصواريخ الباليستية (SSBN) في شبه جزيرة كولا - موطن سبع غواصات من غواصات الصواريخ الباليستية الإحدى عشرة التابعة للبحرية الروسية - في صراع مع حلف النا٢١.

والمصلحة الثانية، قدرة روسيا على العمل في شمال الأطلسي والقطب الشمالي الأوروبي في حالة نشوب صراع مع النا٢٥، على عكس الأسطول الروسي في البحر الأسود، إذ يتمتع الأسطول الشمالي بإمكانية الوصول المباشر إلى بحر بارنتس والمحيط الأطلسي، وقد تكون قدرتها على العمل هناك حاسمة في تحديد نتيجة الصراع على الجناح الشرقي لحلف النا٢٥.

والمصلحة الثالثة، الحماية العسكرية لاستثماراتها ومصالحها التجارية في القطب الشمالي، فأتساع المنطقة، والحدود الطويلة والمفتوحة مع ضعف أنظمة الاتصالات والبنية التحتية والظروف البيئية القاسية عامةً، تزيد من خطر حوادث الشحن البحري والحوادث النووية والبيئية، التي تتطلب نشر قدرات الاستجابة العسكرية بسرعة^{٣٣}.

وإنّ تبادل الاتهامات والتحذيرات من قبل حلف شمال الأطلسي وروسيا حول التهديد الذي يشكلانه لبعضهما في القطب الشمالي مبنيٌّ على المعضلة الأمنية الكلاسيكية، الذي تتخذ فيها الدول خطوات لزيادة أمنها، مما يدفع الدول الأخرى إلى الاستجابة بإجراءات أمنية خاصة تقلل الأمن للدولة الأولى^{٣٤}، وهو أمر يستدعي عسكرة كلٍّ منهما لمجالها الحيوي بدواعي اختلال ميزان القوى لصالح الطرف الآخر.

وإنّ التزاحم والتصادم في منطقة القطب الشمالي يقوم على فرضيتين:



الأولى، أنّ حدوث صراع عسكري صريح في القطب الشمالي نتيجة لتصعيد متعمد أو غير متعمد سيكون كارثياً لكلا الجانبين ، ولجميع أصحاب المصلحة في القطب الشمالي، ومن المرجح أن يزداد هذا الخطر مع استمرار القوات المتعارضة في العمل على مقربة من بعضها لبعض، مع عدم وجود استعداد من الجانبين للتراجع. والفرضية الثانية، ترى أنّ انضمام السويد وفنلندا إلى حلف الناتو سيعزل روسيا فعلياً بوصفها الدولة الوحيدة القطبية غير العضو في حلف الناتو، ومن شأن الاتفاق داخل الحلف الموسع أن يسهل استراتيجية فاعلة لمواجهة التوسع الروسي المحتمل في منطقة القطب الشمالي^{٣٥}.

وكانت المناورات التي جرت في آذار/ مارس ٢٠٢٢، وباسم "الرد البارد" هي الأولى التي تضم قوات سويدية وفنلندية بحجم لواء في مناورات لحلف الناتو في القطب الشمالي في النرويج، وهي مناورات مؤجلة، سارع الغزو الروسي الأخير لأوكرانيا في ٢٤ شباط/ فبراير ٢٠٢٢ في اتمامها^{٣٦}.

وترتكز الاستراتيجية السويدية لمنطقة القطب الشمالي على ركيزتين: الأولى متمثلة بألوياتها الرئيسية المتصلة بمنطقة القطب الشمالي، في ستة مجالات هي: التعاون الدولي، والأمن والاستقرار، والمناخ والبيئة، والبحوث القطبية، والتنمية الاقتصادية المستدامة ، ومصالح قطاع الأعمال، وتأمين ظروف معيشية جيدة، والثانية، مبنية على التغيير الجيوسراتيجي في القطب الشمالي والتي يمكن ايجازها بالآتي^{٣٧}:

- ١- عواقب السياسة الأمنية الناتجة عن الاهتمام المتزايد بالموارد الطبيعية الهائلة في القطب الشمالي والتي يعمل المناخ على تيسير الوصول إليها، إذ يقدر أن تكون أكبر احتياطات النفط والغاز غير المكتشفة في القطب الشمالي ضمن الرفوف القارية للدول الساحلية، ويعتقد أنّ قاع البحر حول القطب الشمالي يحتوي على كميات كبيرة من الموارد الطبيعية بما في ذلك المعادن.
- ٢- ظهور ديناميكية عسكرية جديدة في منطقة القطب الشمالي تتمثل بزيادة النشاط العسكري الروسي المفضي إلى عسكرة الشمال، فالروس ينظرون إلى القطب الشمالي على أنّه منطقة رئيسة للإنذار المبكر والتوازن الاستراتيجي العالمي للأسلحة النووية.
- ٣- إنّ خطر حدوث سباق تسلح في منطقة تتميز بعدم الاستقرار، وعدم القدرة على التنبؤ زاد من أهميتها الاستراتيجية بعدّها خطأً فاصلاً بين الدول الغربية وروسيا.
- ٤- يعبر عدد متزايد من الدول غير القطبية الشمالية عن اهتمامها بالقطب الشمالي، فالصين لديها طموحات متزايدة فيه من خلال مشاركتها في أنشطة مجلس القطب الشمالي عام ٢٠١٣، على الرغم من محدودية البعد العسكري لأعمال الصين في المنطقة، إلا أنّها تعمل تدريجياً على بناء قوات بحرية ذات امتداد عالمي، كالغواصات.



وعليه فالاستراتيجية السويدية تركز على أبعاد التعاون العسكري بين الصين وروسيا واحتمالية استهداف القطب الشمالي، لذلك فهي تشجع بالمقابل حكومات الدول ذات التفكير المماثل، (الدول الاسكندنافية) والاتحاد الاوربي على التعاون والعمل معا فيما يتعلق بالتحديات والفرص الناتجة عن زيادة النفوذ العالمي للصين.

المطلب الثالث

الغزو الروسي لاورانيا والتحول نحو الانحياز

كان للغزو الروسي لاورانيا في ٢٤ شباط/ فبراير ٢٠٢٢، تداعيات كبيرة انعكس في فهم جديد للأمن القومي السويدي انطلاقا من بيئتها الأمنية التي أصبحت هشة، ونتج عنها إعادة تقييم سياسة عدم الانحياز، وابتعاد بيئة أمنية أكثر قدرة على الحفاظ على أمنها القومي، كل ذلك أسس بوضوح في تبني سياسات جديدة حتمت في نهايتها الانخراط في حلف الناتو.

أولا: انعكاسات الغزو الروسي لاورانيا على الأمن القومي السويدي

أشار موقع (The week) أنّ الهجوم الروسي على اورانيا في شباط / فبراير عام ٢٠٢٢ قد أنعش حلف الناتو الذي كان قبل ذلك يعاني من "الموت الدماغي وهو ما أجبر الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها على التماسك"^{٣٨}. وأضاف نقلا عن صحيفة "دير شبيغل" أنّ بوتين سلم حلف الناتو " شيئا كان يبحث عنه على مدى العقدين الماضيين" وجعل فنلند والسويد المحايدتان أكثر اهتماماً بالانضمام إلى الحلف العسكري على الرغم من تحذيرات الخارجية الروسية من أنّ هذه الخطوة ستؤدي إلى "عواقب عسكرية وسياسية خطيرة"^{٣٩}. وإنّ معاينة دقيقة للتقييم السويدي للغزو الروسي لاورانيا يوضح أنّ السويد واجهت كثيراً من التحركات الروسية في منطقة البلطيق، مع اتهامات متواصلة لروسيا بتهديد مياها الإقليمية، لذلك خطت نحو تغيير جذري لعقيدتها القتالية وسياساتها الخارجية.

ومنذ بداية الحرب باتت السويد أكثر انتباهاً وحذراً حيال أي تحركات روسية، حتى وصل الأمر إلى انتشار عسكري في جزيرة "غوتلاند" (غير بعيد عن كالينينغراد الروسي)، وهو ما يعني عمليا جدية التهديد الروسي لأمن السويد، وعبرت رئيسة وزراء السويد " ماجدالينا أندرسون" في اذار/ مارس ٢٠٢٢، عن طبيعة التهديد الذي تمثله روسيا للسويد بالقول: " على أنّ التهديد الذي تتعرض له السويد، وكل الاتحاد الأوروبي، قد ازداد الآن وإنّ دفاع السويد سيحصل على المزيد من التمويل، مشيرا إلى "نحن السويديين سندافع عن ديمقراطيتنا"^{٤٠}.



ثانياً: الانضمام لحلف الناتو.

تخلت السويد عن سياستها التقليدية "الحياد" التي استمرت أكثر من مائتي عام ، واتجهت إلى الانضمام إلى حلف الناتو، هذا التحلي جاء نتيجة التطورات التي أصابت بيئتها الإقليمية بظهور تهديدات جديدة لا يمكن التصدي لها بمفردها، لذلك انخرطت السويد في سياسات تعاون أمني مع دول الشمال ومع دول الاتحاد الاوربي، وأخيراً اتجهت نحو حلف الناتو بعد التهديد الروسي لهيكلية النظام الأمني الأوروبي في حربها على أوكرانيا في عام ٢٠٢٢.

وإنّ قراءة تحليلية للتغيير في السياسة الأمنية السويدية وتوجهها نحو التحالف يمكن فهمه على وفق النظرية الواقعية الهيكلية التي تركز على آثار حالة الفوضى التي تتعايش فيها جميع الدول^{٤٠}، ففي حالة فوضى النظام العالمي وعدم وجود حكومة عالمية، تضطر الدول للبحث عن مواردها الخاصة لضمان أمنها، وأمام هذه المشكلة الهيكلية تسوّغ للجهات الفاعلة على عدم قدرتها بفعل شيء بشكل فردي حيال ذلك، وأنّ جهود الليبراليين تغيير بنية السياسة الدولية من الفوضى إلى التسلسل الهرمي لاقت صعوبات حمة لوجود الحوافز القوية التي تقدمها الفوضى للدول الفردية لتكون على أهبة الاستعداد دوماً لحماية استقلالها، قوة الواقعية الهيكلية كنظرية لتفسير التغييرات في السياسات الدولية تعتمد على قدرتها التنبؤية فقط في ميل الدول إلى البقاء مستقلة ضمن "حلقات التغذية المرتدة" التي يتم إنتاجها عندما تسعى بعض أو كلّ الدول إلى هذا الاستقلالية، وأن تطرح هذه الحقائق الأمنية الهامة في نظام قائم على الفوضى، في ظروف تنافس الدول، يجعل الاحتمال الأكثر خطورة مصاحبة هذه المنافسة تصعيداً نووياً ، الذي يظهر في مقدمة الحروب أو أثنائها في لحظات مواجهة القوى العظمى بعضها لبعض، وهو ما عبّر عنه كينيث والتر في عبارته الشهيرة "الهيكل تشكل وتدفع"، تشكل الفوضى؛ لأنّها تسمح للأقوياء بتجربة كلّ ما يرغبون في تجربته، وتحفز أولئك الذين هم في طريقهم إلى التفاعل، وتشجع الفوضى المنافسة، ولاسيما في ظل انعدام أي وسيلة تسهم في الأمن^{٤١}.

في نظام كهذا يسود العالم، كان على السويد أن تختم في ظل قوة رادعة ، لذلك ناورت السويد طيلة مدة الحرب الباردة بين سياسة عدم الانخياز العسكري وبين علاقات قوية مع الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي تحفظ لها استقلالها، ولكن من اللافت للنظر أنّها بدت غير راغبة في تجربة الاستراتيجية نفسها بعد الغزو الروسي لأوكرانيا، إذ أظهرت أنّ مجرد الاكتفاء وراء دعم غربي غير كافٍ لردع روسيا، وحالة أوكرانيا وهي تواجه الغزو الروسي من دون غطاء من الناتو شجع الروس على غزوها، ومهما كان حجم الدعم الذي تحصل عليه أوكرانيا من علاقتها الودية مع الولايات المتحدة الامريكية، فأنّها ستكون أفضل حالاً لو أنّها كانت تحت المظلة النووية، وإنّ إرسال الولايات المتحدة الامريكية السلاح شيء، وإرسال الجنود شيء آخر.



وإنّ تغيير السياسة الأمنية السويدية لم يكن مفاجئاً، وإنما تم عبر خطوات تدرجية، ومعاينة دقيقة لعلاقة السويد بالناتو تكشف عن وجود علاقة وثيقة، بدءاً بالتعاون ضمن برنامج الشراكة من أجل السلام (PfP) عام ١٩٩٤، ومجلس الشراكة الأوروبية الأطلسية (منتدى متعدد الأطراف للحوار يجمع بين جميع الحلفاء والدول الشريكة في المنطقة الأوروبية الأطلسية) عام ١٩٩٧، فضلاً في مجالات متعددة للتعاون، وجداول زمنية في برنامج الشراكة الفردية السويدية للتعاون (IPCP)، الذي تمّ الاتفاق عليه بشكل مشترك لمدة عامين، وكانت السويد واحدة من أكثر شركاء الناتو نشاطاً ومساهماً في مهمة الدعم الحازم، التي يقودها الناتو في أفغانستان، وقوة كوسوفو (KFOR)، وبعثة الناتو في العراق (NMI) لأنها واحدة من ست دول تُعرف باسم "شركاء الفرص المعززون" بموجب مبادرة الشراكة للتشغيل البيئي التي تقدم مساهمات مهمة بشكل خاص لعمليات الناتو وأهداف الحلف الأخرى^{٤٢}.

وشهدت السويد فرصاً معززة للحوار والتعاون مع الحلفاء في الناتو، كانت أوسعها الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٥، الذي يضم ٢١ عضواً في الناتو، وقد استلزم سياسة خارجية وأمنية مشتركة، ثمّ خطت نحو التعاون العسكري مع حلف الناتو خطوات علنية عام ٢٠٢١، بعد أن دعت ٧ دول من الناتو للمناورة في "تحدي القطب الشمالي ٢٠٢١"، ومشاركتها في المناورات في شمال النرويج^{٤٣}.

وفي تحليل السياسة الأمنية الجديدة لا بد من الإشارة إلى أنّ التعاون الدفاعي بين السويد والولايات المتحدة الأمريكية لم يتضمن أي ضمانات أمنية^{٤٤}، مما دفعها للبحث عن مظلة لحمايتها من أي خطر محتمل في حال استمرار الحرب في أوكرانيا، والاستفادة من المادة ٥ من ميثاق "الناتو" المتعلقة بالدفاع عن أيّ دولة عضو في حال تعرضها للهجوم، وهو ما أكدته وزيرة الخارجية آن ليندي في مؤتمر صحفي في ١٣ ايار/ مايو ٢٠٢٢ بقولها: "الاستنتاج الرئيس لعضوية محتملة في الناتو هو أنّ السويد ستصبح جزءاً من الأمن الجماعي للناتو"^{٤٥}. وبعد مناقشات مستفيضة لسياساتها الأمنية وبأغلبية برلمانية كبيرة قدمت السويد طلبها الرسمي للانضمام إلى حلف الناتو عن طريق الأمين العام للناتو ينس ستولتنبرغ في ١٨ ايار/ مايو ٢٠٢٢، ووجه رؤساء دول وحكومات منظمة حلف الناتو دعوة إلى فنلندا والسويد للانضمام إلى الحلف في مؤتمر قمة مدريد المعقود في ٢٩ حزيران/ يونيو ٢٠٢٢، وتمّ التوقيع على بروتوكولات الانضمام لكلا البلدين في ٥ تموز/ يوليو ٢٠٢٢، وعليه ستصبح السويد بعد الانتهاء من محادثات الانضمام. وبعد التصديق على البروتوكولات من قبل جميع الحلفاء، دولة عضو في حلف الناتو، وهو ما يعني عملياً تخليها التام عن سياسات الحياد في النزاعات والحروب التي يكون الحلف طرفاً فيها، وهو ما يعني أيضاً تغييرات جوهرية في هندسة أمنها، وسياساتها الخارجية لتتفق مع سياسات الحلف^{٤٦}.



الخاتمة.

مما تقدم يظهر واضحاً أنَّ السياسة الأمنية والخارجية السويدية قد بدأت بالتغيير التدريجي من الحياد التقليدي إلى الحياد المرن بعد نهاية الحرب الباردة عام ١٩٩١ ، و أخيراً وعلى وفق أحداث الغزو الروسي لأوكرانيا في شباط/ فبراير ٢٠٢٢ إلى الانخياز، وهو تغيير عرّب عن بأنه تكيف أمني مع ما جرى، ويجري من تغيير في استراتيجيات الدول الكبرى ، الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين، انطلاقاً من مصالحها التي حتمت عليها التنافس والتزاحم وحتى الصراع في الجوار الجغرافي القريب للسويد (بحر البلطيق والقطب الشمالي) ، لذلك وجدت السويد نفسها أمام مخاطر التهديد الأمني لكياتها الجيوبولتيكي، وتبين الوثائق التي تنشرها السويد في مواقعها الرسمية عن مراجعات دائمة لسياساتها الأمنية والخارجية، وتكشف عن طبيعة هذا التغيير ، الذي وصل حد التخلي عن سياسة الحياد والتحول إلى الانخياز لصالح حلف الناتو.

الاستنتاجات

١- إنّ التغيير في السياسة الأمنية السويدية من الحياد إلى الانخياز فرضته التغييرات التي أصابت البيئة الأمنية المحيطة بما بعد الغزو الروسي لأوكرانيا عام ٢٠٢٢، التي تراكمت مع تهديدات أمنية غير تقليدية أفرزتها مرحلة ما بعد الحرب الباردة، تمثلت بالتهديدات العابرة للحدود كالتغييرات البيئية، والجريمة العابرة للحدود، والجائحات الصحية، وما سواها ، والتي لا يمكن للسويد أن تتصدى لها بمفردها، وهو ما تطلب منها مرونة أكثر في سياستها الأمنية والتعاون مع محيطها الإقليمي وجوارها الجغرافي.

٢- عملت سياسة الحياد التقليدية التي اتبعتها السويد ولمدة قرنين من الزمن في ظل افتراض عالم ذات هيكلية بنوية، تقوم على توازن الردع بين المتصارعين، في حين أنّ هذا النظام أظهر حقيقة الفوضوية التي عنت أنّ الأمن والخوف الدائم من تعاضم قوة الخصم هو المعادلة الأمنية ، التي سادت بعد عقدين من نهاية الحرب الباردة، أيّ: أنّ على الدول أن توازن التهديد بوسائلها المتاحة، زيادة القدرات، وسباق التسلح، والتحالف مع قوة أخرى، وهذه الأخيرة كانت هي المتاحة للسويد.

٣- مثل القطب الشمالي وبحر البلطيق أهم اولويات السياسة الأمنية السويدية، لاسيما في العقدين الماضيين، وهو اهتمام نابع من سببين: الأول هو المنافسة الدولية بين دول القطب الشمالي، وخارجه على ثرواته التي بات الوصول إليها أكثر سهولة بفعل التسارع الحراري، والثاني، الاندفاع الروسي لعسكرة القطب، كونه حداً فاصلاً بين الشرق والغرب.





- ٤- ما يخص بحر البلطيق، فالتحديات الأمنية الروسية فيه جدية؛ لأنَّ روسيا تنظر إليه بوصفه منطقة حيوية لأمنها، وإنَّ وجود قواعد عسكرية لحلف الناتو يجعل توازنها مع الناتو يميل للأخيرة، ومن ثمَّ المعضلة الأمنية للروس تكمن هنا، وهو تهديد مستمر لأمن هذه البلدان ومنها السويد.
- ٥- تجدد السويد في المظلة النووية لحلف الناتو أنَّه إعادة توازن الردع، بحكم استفادتها من المادة ٥ من ميثاق "الناتو" المتعلقة بالدفاع عن أيِّ دولة عضو في حال تعرضها للهجوم.

المصادر والمراجع:

- ١ - إنَّ سبب الاهتمام الدولي كان نتيجة تسارع الارتفاع الحرافي بشكل أكبر من المتوسط العالمي، إذ سجلت درجات حرارة الشتاء في القطب الشمالي ارتفاعاً بمقدار ٢,٥ مئوية عن درجات الحرارة قبل العصر الصناعي، ويزوب الجليد البحري في المنطقة بمعدل غير مسبوق، ومع ذلك لم يتمَّ الكشف عن المدى الكامل المحتمل للموارد الطبيعية في القطب الشمالي إلا مؤخرًا، إذ أظهر مسح جيولوجي من قبل الولايات المتحدة اولامريكية عام ٢٠٠٨ أنَّ المنطقة تحتوي على حوالي ١٣% من النفط غير المكتشف في العالم و٣٠% من الغاز الطبيعي (يعتقد ان نصفها تحت السيطرة الروسية)، وأنَّ أثناء صيف عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٢ أن ما يصل ٤٠% من المحيط المتجمد الشمالي، يتكون بالفعل من المياه المفتوحة، للمزيد ينظر:
- Walking on Thin Ice, op.cit,p2
- 2- Oran R. Young ,Governing the Arctic: from Cold War theater to mosaic of cooperation. Global Governance 2005, Vol. 11 Nbr. 1, January 2005 , United States, 2005,p2.
- 3 - Walking on Thin Ice, A Balanced Arctic Strategy for the EU, European Political Strategy Center, 2019,p1.
- ٤ - جهاد عودة، جيولوجيا القطب الشمالي، ١١/نوفمبر/٢٠١٩. متاح: <https://www.elbalad.news/4041546>. تاريخ الزيارة: ٢٠٢٢/٧/٢٨.
- 5 - Sebastian Knechta and Kathrin Keil, Arctic geopolitics revisited: spatialising governance in the circumpolar North, The Polar Journal, Institute for Political Science, Dresden University of Technology, Dresden, Germany, 2013,p2.
- 6 - Nima Khorrani, Sweden's Arctic Strategy: An Overview, The Arctic Institute, Center for circumpolar security studies, April 16, 2019. Available: <https://www.thearcticinstitute.org/sweden-arctic-strategy-overview/>. (accessed: 6/8/2022).
- 7 - Piotr Szymański, The northern tandem. The Swedish-Finnish defence cooperation, Centre for Eastern Studies, OSW : Commentary ,2019 ,p1.
- 8 - Finland, Norway and Sweden enhance their trilateral military operations cooperation, Opinion piece from Ministry of Defence, 23 September 2020. Available: <https://www.government.se/opinion-pieces/2020/09/finland-norway-and-sweden-enhance-their-trilateral-military-operations-cooperation/>. (accessed: 2/8/2022).



⁹ - New defense cooperation between Norway, Sweden and Finland, 2020-09-23. Available: <https://www.tellerreport.com/news/2020-09-23-new-defense-cooperation-between-norway--sweden-and-finland.HyeM1hJKBw.html>

¹⁰ - Minister for Foreign Affairs Ann Linde, Statement of Government Policy, in the Parliamentary Debate on Foreign Affairs 12 February 2020 .. The Government's Statement of Foreign Policy 2020. Available: <https://www.government.se/speeches/2020/02/2020-statement-of-foreign-policy/> .

¹¹ - مظاهر قوة الاتحاد الأوروبي اقتصادياً . متاح :

https://areq.net/m/%D9%85%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A9.html . تاريخ الزيارة ٢٥/١٠/٢٠٢٢.

¹² - Björn Fägersten, August Danielson & Calle Håkansson, Sweden and European defence cooperation: interests in search of a strategy, The Swedish Institute of International affairs.2018.p2.

¹³ - Gustav Lindström, Sweden security policy : Engagement- The Middle way , Institute for security studies – Wstern European Union,1997,p24.

Climate change: the EU is ready to assume its global ١٢,٠٨,٢٠٢١

^{١٤} - Josep Borrell , responsibility, Eruopean Union,

Available: https://www.eeas.europa.eu/eeas/climate-change-eu-ready-assume-its-global-responsibility-0_en (accessed:10/10/2022)

¹⁵ - Minister for Foreign Affairs Ann Linde,Op.cit.

¹⁶ Gustav Lindström, Op.cit.25.

¹⁷ - Ibid, p.25.

¹⁸ - Barbara Kunz, Sweden's Nato Workaround, Swedish security and defense policy against the backdrop of Russian revisionsm, Belgiue,2015, p9.

¹⁹ - Adrian Hyde, NATO and the Baltic Sea Region: Towards Regional Security Governance?, , Institute for German Studies University of Birmingham,2000,p5.

²⁰ - The military situation during the Cold War period, The Baltic Initiative and Network. Available: <https://coldwarsites.net/country/sweden/> . (accessed:10/8/2022).

²¹ - Grzegorz Kuczyński, Sweden Faces the Russian threat in Baltic sea, Warsaw Institute,2019.p4.

²² -Nino Chanadiri, Russian threats: current developments in Sweden and the Baltic Sea region, LOSSI 36, April 21, 2021. Available:

<https://lossi36.com/2021/04/21/russian-threats-sweden-and-baltic-region-security-current-developments-in-russian-swedish-relations/> .(accessed: 10/8/2022).

²³ - Grzegorz Kuczyński,Ibid,p5.



²⁴ - Carl Hvenmark Nilsson, The Baltic Region's Security Gap: Understanding Why U.S.-Swedish Military Cooperation Is Key, Center for Strategic and International Studies, June 7, 2016. Available:

<https://www.csis.org/analysis/baltic-region%E2%80%99s-security-gap-understanding-why-us-swedish-military-cooperation-key> . (accessed: 10/8/2022).

²⁵ - Andrius Balčiūnas, As Baltic security 'deteriorates', Sweden turns to arms – interview, interview with LRT, 2020.Noveber.11 . Available:

<https://www.lrt.lt/en/news-in-english/19/1270939/as-baltic-security-deteriorates-sweden-turns-to-arms-interview> . (accessed: 10/8/2022).

^{٢٦} - تقرير: التهديد العسكري الروسي للسويد أخذ بالازدياد، صحيفة الكومبس ، ٣/ابريل/٢٠٢١. متاح

:
<https://alkompis.se/news/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%87%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%AF-%D8%A2>
 الزيارة (٢٠٢٢/٨/٨). تاريخ

²⁷ -Ekaterina Klimenko , Russia's Arctic Security Policy: Still Quiet in the High North?, Stockholm International peace research institute SIPRI Policy Paper 45 , February 2016 , p 11.

²⁸ - Ibid,p 12.

²⁹ - Ibid,p13.

³⁰ - Ibid,p13.

³¹- Christopher Woody, “Russian and NATO militaries are getting more active in the Arctic, but neither is sure about what the other is doing,” Business Insider, July 21, 2020, <https://www.businessinsider.com/russia-nato-increasing-military-activity-in-the-arctic-2020-7>; “NATO Is Facing Up to Russia in the Arctic Circle,” Economist, May 16, 2020,

<https://www.economist.com/europe/2020/05/14/nato-is-facing-up-to-russia-in-the-arctic-circle>.

³² - Ibid.

³³ - EUGENE RUMER, RICHARD SOKOLSKY, PAUL STRONSKI, Russia in the Arctic— A Critical Examination, U.S. European 1 Carnegie Endowment for International Peace, Washington, DC, 2021,p6.

³⁴ - John H. Herz, “Idealist Internationalism and the Security Dilemma,” World Politics 2, no. 2 (1950): 157–180

³⁵ - Arthur Cyr, Opinion: How Russia unintentionally strengthened NATO, Deseret News, Aug 11, 2022. Available:

<https://www.deseret.com/opinion/2022/8/11/23302009/opinion-how-russia->



[unintentionally-strengthened-nato-finland-sweden-ukraine-war-arctic](#) . (accessed: 15/8/2022).

³⁶ - Robin Emmott, Essi Lehto, Simon Johnson, Why Putin faces 'more NATO' in the Arctic after Ukraine invasion, Reuters, April 4, 2022.

³⁷ - Ann Linde, Sweden's strategy for the Arctic region, Government Offices of Sweden, Stockholm, 2020, p23.

³⁸ - Five global consequences of Russia's Ukraine invasion, The Week, 3 MAR 2022. Available: <https://www.theweek.co.uk/news/world-news/955957/five-consequences-russia-ukraine-invasion> . (accessed: 18/8/2022).

³⁹ - Five global consequences of Russia's Ukraine invasion, op.cit.

^{٤٠} - [Liz .S](#), Sweden's Response to the Crisis in Ukraine, Mar 11, 2022, Available: <https://blogs.transparent.com/swedish/swedens-response-to-the-crisis-in-ukraine/> , (accessed: 22/10/2023).

Kenneth N. Waltz, Structural Realism after the Cold War, Vol. 25, No. 1, 2000, p24. 41

Waltz, Theory of International Politics, Addison Wesley Publishing

^{٤١} - Kenneth N. Company, 1979 , p103

⁴² - Relations with Sweden, North Atlantic Organization, Nato Ota, 06 Jul. 2022. Available: https://www.nato.int/cps/en/natohq/topics_52535.htm . (accessed: 27/8/2022).

⁴³ -After 200 years, Sweden abandons the “policy of neutrality, March 31, 2022, archyde. Available: <https://www.archyde.com/after-200-years-sweden-abandons-the-policy-of-neutrality/> . (accessed: 18/8/2022).

⁴⁴ -Peter Wallberg, Maria Davidsson, Så gick det till när Sverige sa ja till Nato, 16 maj 2022, Tidningen Näringslivet. Available: <https://www.tn.se/inrikes/sa-gick-det-till-nar-sverige-sa-ja-till-nato/> . (accessed: 18/8/2022).

Parliamentary analysis on increased security as NATO member questioned in Sweden, Xinhua, 2022-05-14. Available:

<https://english.news.cn/20220514/5a78673184154b81877d5ab0b7189b21/c.html> (accessed: 22/5/2022).

⁴⁶ -RATIFICATION OF FINLAND AND SWEDEN'S ACCESSION TO NATO, Finland & Sweden Accession, Nato Parliamentary Assembly. Available: <https://www.nato-pa.int/content/finland-sweden-accession> . (accessed: 18/8/2002).